من المستكن والظرف والمفعول له ونحوها

ولولا النفي لكان المعنى على العكس وتركيب المثال فاحسن مع فاعله الظاهر وهو الكحل
صفة رجلا وفي عينه حال من ذلك الفاعل وقوله منه الضمير للكحل والجار متعلق باحسن
وقوله في عين زيد حال من الضمير المجرور في منه واسم التفضيل يعمل في غير المفعول به
لا يعمل في الظاهر والسادس من العامل القياسي التسعة المصدر وشرط عمله
وهو يعمل عمل فعله [illegible] وشرط عمله في الفاعل الاصل
سواء كان ماضيا او مضارعا
او النائب دون المستكن اذ لا يعمل فيه وفي المفعول به الصريح لان عمله في غيره بلا
شرط ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا اذ بهما يبعد عن مناسبة الفعل [illegible]
بالحال [illegible] لا يؤول بان مع الفعل المضارع [illegible] ولا معرفا باللام لعدم [illegible] التأويل المذكور
وهذه الشروط عند الاكثر ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا [illegible]
المذكورة — اي اكثر النحاة — نحو ضربت ضربة بفتح الضاد — نحو ضربت ضربة بكسر الضاد — نحو ضربت ضربا — اي حال كون هذه الثلثة مع الفعل
الفعل [illegible] او بدونه والفعل مراد غير لازم الحذف فانه
لا يعمل في هذه الصور لوجود ما هو اصل في العمل وان كان لازم الحذف سماعا
(وهو الفعل)
او قياسا بان حذف الفعل نسيا منسيا لعدم صحة اجتماعه مع المصدر سماعا او
كمثال الآتي
قياسا فيعمل المصدر حينئذ لقيامه مقام الفعل نحو سقيا زيدا
نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا — لان النسبة لا تعتبر في وضعه
ويجوز حذف فاعله بلا نائب ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر ولا
يضمر الفاعل فيه والمراد بالاضمار الاستتار فلا يرد مثل ضربي زيدا ولا
لكونه مختصا به
يتقدم معموله عليه ولو ظرفا عند الجمهور خلافا [illegible]
والسابع من العامل القياسي التسعة الاسم المضاف وهو يعمل الجر وشرطه
ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ونائب التنوين وهو نون التثنية والجمع

اي على المصدر لان عمل المصدر مقدرا بان مع المضارع وان موصول حرفي والفعل المضارع صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وهذا في غير الظرف بالاتفاق

العامل في الفاعل